أطفال يعيشون على الهامش

الآثار المترتّبة على حرمان الأطفال من حقهم في الجنسية والهوية القانونية في شمال غرب سوريا

تقرير معدّ من قبل: كلية فليتشر للدراسات العليا في الشؤون العالمية
التدريب العملي في القانون الدولي
بالشراكة مع المجلس النرويجي للاجئين

FLETCHER
The graduate school of global affairs at Tufts University

المجلس النرويجي للاجئين
NRC

ملخّص تنفيذي

يعيش مئات الآلاف[1] من الأطفال في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في شمال غرب سوريا محرومين من حقهم في الجنسية والهوية القانونية[2]. وقد أدّى هذا الانتهاك الأساسي لحق الطفل في الحصول على الجنسية – الذي تكفله العديد من الصكوك الدولية والإقليمية التي وقّعت عليها سوريا - إلى حرمان الأطفال في منطقة شمال غرب سوريا من عدد كبير من حقوقهم الأساسية واستحقاقاتهم، ومن ضمنها عدم القدرة على الوصول إلى الرعاية الصحية والمساعدات الإنسانية، التعليم، والسفر خارج المنطقة، ناهكيم عن لمّ شملهم مع أسرهم. لقد أصبح الأطفال غير المسجلين في حالة ضعف شديد بالفعل بعد أكثر من عقد من النزوح والعنف بسبب الحرب، والآن بسبب الزلزال الكارثي الذي شهدته المنطقة في شباط/ فبراير 2023. يعاني الأطفال غير المسجلين في شمال غرب سوريا من مشكلات حماية مزعجة وغالبًا ما يضطرون إلى تبني آليات تكيّف سلبية كوسيلة للتغلب على الآثار المترتبة على عدم التوثيق. ما لم تتوفر مقاربة منظمة من قبل الحكومات المعنية وأصحاب المصلحة لمعالجة العوائق الأساسية التي تحول دون الوصول إلى الجنسية والمستندات القانونية - بما في ذلك قانون الجنسية الذي يميز بين الجنسين في سوريا ومتطلبات التسجيل المدني المرهقة – ولحين توفر مثل هذه المقاربة سيستمر الأطفال في شمال غرب سوريا بشكل جماعي ليس فقط في مواجهة الحماية الشديدة الفجوات ولكن خطر التحول إلى جيل جديد من الأشخاص عديمي الجنسية في المنطقة[3].

يُشار غالبًا إلى الأطفال في شمال غرب سوريا على أنهم "محاصرون" و "عالقون في حالة من عدم اليقين" و "جيل ضائع" وأن مسألة الحصول على الجنسية في سوريا أشبه بـ "قنبلة موقوتة"[4]. ومع ذلك، حتى الآن لم يتمّ التركيز على محنتهم إلا بشكل محدود، لا سيما في ما يتعلق بحقهم في الجنسية[5]. يدرس هذا التقرير المؤلّف من 65 صفحة الإطار القانوني الحاكم، ويوثق العوائق التي يواجهها الأطفال في شمال غرب سوريا في الوصول إلى حقهم في الجنسية والهوية القانونية، فضلاً عمّا يتركه هذا النوع من الحرمان على حياتهم من آثار عميقة، كما يقدّم التقرير توصيات حول كيفية معالجة هذه الانتهاكات الأساسية لحقوق الطفل.

قبل الزلزال المأساوي الذي وقع في شهر شباط/ فبراير، كانت منطقة شمال غرب سوريا محاطة إلى حد كبير بالمخاوف المتعلقة بالجغرافيا السياسية والأمنية - تلك كانت محنة الأطفال وعائلاتهم الذين كانوا على حافة البقاء على قيد الحياة بعد اثني عشر عامًا من الحرب. وقعت في منطقة شمال غرب سوريا، وهي منطقة متاخمة لتركيا، الكثير من المواجهات بين قوات الحكومة السورية ومجموعات مسلحة متعددة، بتوجيه وتأثير من قبل العديد من القوى الإقليمية والدولية، وتعتبر المنطقة آخر الأراضي الرئيسية التي تسيطر عليها المعارضة[6]. تعد منطقة شمال غرب سوريا موطنًا لما يقارب ثلاثة ملايين نازح داخليًا (IDPs)، أي ما يقرب من نصف جميع النازحين داخليًا في سوريا، والغالبية العظمى منهم تعيش في المخيمات، حيث العديد من الأسر التي تعيلها نساء أرامل. من بين أكثر من 1.7 مليون طفل في منطقة شمال غرب سوريا، هناك ما يقرب من مليون نازح داخليًا[7]. كافح الأطفال وعائلاتهم، الفقراء والعالقون بين جدار حدودي أقامته تركيا لمنعهم من الفرار و "حكومة معادية يمكن أن تهاجم في أي لحظة"، لتلبية احتياجاتهم الأساسية حتى قبل الزلزال المدمر، الذي يعتبر أسوأ كارثة طبيعية شهدها تلك المنطقة منذ قرن[8]. على الرغم من انخفاض حدة العنف منذ وقف إطلاق النار في إدلب في آذار / مارس 2020، إلا أن الأعمال العدائية المحلية مستمرة، كما أدى التدهور الاقتصادي، بالإضافة إلى الزلزال المدمر، إلى انفجار الوضع الإنساني[9].

وما زاد من تفاقم هذه التحديات، أنّ الأطفال وأسرهم في شمال غرب سوريا يواجهون عقبات كبيرة لا يمكن التغلب عليها في كثير من الأحيان لتأمين المستندات المدنية. على الرغم من ارتفاع معدلات تسجيل المواليد المبلّغ عنها في سوريا قبل النزاع، فمن المرجح اليوم أن أكثر من ربع الأطفال في شمال غرب سوريا ليس لديهم وثائق تسجيل ولادة وبطاقات هوية وطنية وجوازات سفر، وغير مدرجين في دفاتر العائلة. يؤكد المخبرون الرئيسيون أن معظم الأطفال في شمال غرب سوريا المولودين بعد عام 2017 غير مسجلين لدى الحكومة السورية[10]. لا يُعد تسجيل المواليد ووثائق الهوية القانونية أمرًا ضروريًا للأطفال من أجل إثبات علاقة الأطفال بالوالدين وحسب، بل من أجل التسجيل في المدرسة، والحصول على حقوق أساسية أخرى، وأيضًا لحماية طلبات الجنسية الخاصة بهم. يمكن أن يؤدي الافتقار إلى الهوية القانونية في سياق النزاع والنزوح إلى انتقال الأطفال على المدى الطويل من التعرض لخطر انعدام الجنسية إلى أن يصبحوا عديمي الجنسية قانونًا.

تنطوي الجهود التي تبذلها العائلات للحصول على مستندات مدنية صالحة لأطفالها من المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة السورية على مخاطر تهدد الحياة. أبرزت المقابلات المجراة مع المخبرين الرئيسيين (KIIs) كيف أن المخاوف الأمنية عند نقاط التفتيش والسفر إلى مناطق الحكومة السورية تعدّ من بين أهم العوائق التي تحول دون الوصول إلى المستندات المدنية الصادرة عن الحكومة السورية. تشمل هذه المخاطر الاعتقال التعسفي ودفع الرشاوى للحصول على إفراج بعد الاحتجاز والتجنيد الإجباري في الجيش السوري والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة والاعتداء الجنسي والاخفاء القسري والوفاة في الحجز. علاوة على ذلك، حتى بالنسبة لأولئك الذين يحاولون السفر، منذ شهر آذار/ مارس 2020، تم إغلاق جميع المعابر تقريبًا بين المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية وشمال غرب سوريا بسبب جائحة كورونا وظلت مغلقة بشكل عام.

إلى جانب المخاطر الأمنية، هناك العديد من العوائق الإدارية والعملية التي تقف في طريق تسجيل الأطفال. قبل تسجيل ولادة الطفل، يتعين على الوالدين أولاً تأمين تسجيل مدني لزواجهما، وهو عائق لا يمكن التغلب عليه بالنسبة للكثيرين. في حين أن بعض العوائق التي تحول دون الحصول على شهادات الزواج تعود إلى ما قبل النزاع في سوريا، فإن العديد منها هو نتيجة الحرب أو تفاقم بسببها، ولا سيما عزلة العيش في شمال غرب سوريا. من بين القضايا ذات الصلة: (1) وثائق تسجيل الزواج المفقودة أو التالفة أو المصادرة، أو الوثائق الأساسية اللازمة لتنفيذ الزواج، (2) الزواج العرفي (العرفي) غير المعترف به من قبل الحكومة السورية، (3) الولادات خارج إطار الزواج (ومن ثم عدم تسجيل الزواج)، (4) عدم اعتراف الحكومة السورية بإجراءات المحكمة الشرعية في شمال غرب سوريا لإضفاء الطابع الرسمي على الزواج، (5) الوفاة أو الاختفاء أو الانفصال عن الأب، و (6) خوف الأب أو عدم رغبته في الاقتراب من السلطات. يؤدي شرط تسجيل الزواج إلى عدم تسجيل أعداد كبيرة من الأطفال مطلقًا وبالتالي حرمانهم من حقهم في تسجيل ولادتهم. عائق رئيسي آخر هو أن نسبة كبيرة من الناس في شمال غرب سوريا ليس لديهم العديد من المستندات الأساسية المطلوبة لإكمال تسجيل ولادة أطفالهم، حيث فقد العديد من النازحين مستنداتهم، أو تم إتلافها و / أو مصادرتها أثناء عملية تهجيرهم، استمرار المعسكرات والزلزال الأخير. كما تعتبر التكاليف المرتبطة بالتسجيل على شكل رسوم أو غرامات أو نقل أو مساعدة قانونية أو وسطاء أيضًا عقبة رئيسية بالنظر إلى الوضع الاقتصادي اليائس لمعظم العائلات.

على الرغم من أن سلطات الأمر الواقع المحلية في شمال غرب سوريا، بما في ذلك حكومة الإنقاذ السورية التابعة لهيئة تحرير الشام، أصدرت مستنداتها المدنية الخاصة إلى حد كبير بناءً على القوانين والنماذج المحلية السورية، إلا أنّ هذه المستندات غير معترف بها دوليًا وغير معترف بها من قبل الحكومة السورية؛ وفي الواقع، تعتبر الحكومة السورية إلى حد كبير مثل هذه المستندات دليلاً على كون أصحابها خونة و/ أو مرتبطين بالمعارضة. منذ شهر كانون الأول/ ديسمبر 2022، بدأت السلطات المحلية في شمال غرب سوريا بربط بطاقات الهوية الخاصة بها بإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الحصول على الرواتب، والتقدم للامتحانات المدرسية، ونقل ملكية السيارة. في حين أن الحصول على مستندات خاصة من سلطات الأمر الواقع قد يسمح للأطفال وأسرهم بالوصول إلى الخدمات داخل المناطق الخاضعة لسيطرة سلطة الأمر الواقع المحددة، فإن الحصول على مثل هذه الوثائق يمكن أن يمثل أيضًا مخاطر أمنية جسيمة إذا وقعت عليها الحكومة السورية، أو حتى سلطات حكومية أخرى أو سلطات الأمر الواقع. بناءً على هذه العوائق وغيرها من العوائق التي تم تسليط الضوء عليها في التقرير، أشار أحد المخبرين الرئيسيين إلى أن الأشخاص الذين يعيشون في شمال غرب سوريا غالبًا ما يصلون إلى استنتاج مفاده: "ما الهدف [من الحصول على مستندات سلطات الأمر الواقع]؟ لقد واجهت بالفعل 1،000،001 مشكلة في حياتي، فلماذا أحتاج إلى متابعة هذه العملية؟"

بالإضافة إلى العوائق التي تحول دون الحصول على مستندات الهوية القانونية المعترف بها، كحد أدنى، يُحرم آلاف الأطفال في شمال غرب سوريا من حقهم في الجنسية بناءً على قانون الجنسية السوري العنصري لناحية التمييز بين الجنسين - ولا سيما المادة 3 (أ) من قانون الجنسية السوري (المرسوم التشريعي رقم 276 لعام 1969) - الذي يمنع المرأة السورية من نقل الجنسية إلى أطفالها إلا في ظروف محدودة معينة، ونادرًا ما يتم تنفيذه عمليًا. لا يقتصر قانون الجنسية السوري العنصري من ناحية التمييز بين الجنسين على الأطفال في شمال غرب سوريا الذين يولدون لآباء أجانب أو عديمي الجنسية، بل يشمل أيضًا الأطفال الذين مات آباؤهم أو اختفوا أو تغيبوا أو يخشون التعاون في عملية التسجيل المدني أو يفتقرون إلى الوسائل لإثبات جنسيتهم (أو حتى زواجهم)، مما يترك عددًا لا يحصى من الأطفال في شمال غرب سوريا مع إمكانية محدودة أو معدومة للحصول على الجنسية. شدّد العديد من مصادر المعلومات الأساسية على أن إصلاح قانون الجنسية السوري سيكون له تأثير عميق على قدرة الأطفال في شمال غرب سوريا على الحصول على حقهم في الجنسية.

يعاني الأطفال في شمال غرب سوريا الذين يفتقرون إلى امكانية الوصول إلى المستندات المدنية والجنسية من انتهاكات حادة لحقوقهم الأساسية ومن فجوات على مستوى حماية الطفل.

في حين أن خطر انعدام الجنسية لا يقتصر على شمال غرب سوريا وأنّ انعدام الجنسية موجود في سوريا منذ عقود، شدد المخبرون الرئيسيون على أنّ الأطفال في شمال غرب سوريا معرضون بشكل متزايد لخطر انعدام الجنسية وعدم التوثيق. يوضح التقرير بالتفصيل كيف أن الأطفال في شمال غرب سوريا الذين يندرجون تحت الفئات التالية معرضون للخطر بشكل خاص: الأطفال المولودين لأبوين غير مسجلين؛ الأطفال المولودين لآباء عديمي الجنسية، أي الأكراد عديمي الجنسية؛ الأطفال المولودين لآباء أجانب؛ الأطفال المولودين لأبوين غير مسجلين؛ الأطفال المولودين لأبوين متوفين و/ أو مسجونين و / أو مفقودين؛ والأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم.

يُظهر التقرير أن الإخفاق في تأمين المستندات المدنية للأطفال "الذين هم، من حيث المبدأ، من مواطني بلد ما يمكن أن يؤدي إلى حرمان لا يوصف، بما في ذلك بعض أنواع الحرمان المرتبطة بانعدام الجنسية الكامل[11]". شدّد المخبرون على أنّ الأطفال في شمال غرب سوريا الذين يفتقرون إلى الوصول إلى المستندات المدنية والجنسية يعانون بالفعل من انتهاكات خطيرة لحقوقهم الأساسية وثغرات في حماية الطفل.

من بين العواقب، يعاني الأطفال غير المسجلين من إعاقة إمكانية وصولهم إلى المساعدات الإنسانية، والتي تعتمد عليها الغالبية العظمى من العائلات في شمال غرب سوريا. غالبًا ما يُطلب من الآباء ومقدمي الرعاية تقديم مستندات للوصول إلى المأوى، وتوفير السلال الغذائية، وحتى حليب الأطفال لإثبات أن طفلهم دون سن معينة. على الرغم من سياسة العديد من المنظمات الإنسانية في تقديم المساعدة على أساس الحاجة وحدها، وجدت إحدى الدراسات الاستقصائية أن ما يقرب من عشرين بالمائة من النازحين داخليًا غير قادرين على الوصول إلى المساعدات لأنهم لا يملكون مستندات مدنية.

من دون مستندات، غالبًا ما يُمنع الأطفال من الوصول حتى إلى الرعاية الصحية المحدودة الموجودة في شمال غرب سوريا، بما في ذلك اللقاحات وخدمات الصحة النفسية وإعادة التأهيل البدني وخدمات الإعاقة. يشكل النقص العام في الخدمات الصحية في شمال غرب سوريا أيضًا مخاطر صحية على الأطفال غير المسجلين الذين يحتاجون إلى رعاية خاصة، بمعنى أنه كبديل، لا يتم إحالة الأطفال غير المسجلين إلى تركيا للحصول على هذه الخدمات الخاصة لأنهم يحتاجون إلى المستندات من أجل عبور الحدود. إذا كان الوالد أو الوصي يفتقر إلى المستندات، فهذا يعني أيضًا أنه قد يواجه مشكلات في إثبات موافقة الوالدين على الخدمات الطبية، أو لا يمكنهم السفر مع طفلهم إلى تركيا.

> *"من بين 1.7 مليون طفل في سن الدراسة في شمال غرب سوريا، يقدّر أنّ مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس، في حين كانت معدلات الالتحاق بالمدارس في سوريا قبل النزاع أكثر من 97 بالمائة .... أظهر مسح أسري جرى في العام 2021 في شمال غرب سوريا أن 57 بالمائة من الأسر أبلغت عن نقص في الوصول إلى التعليم بسبب مشاكل التوثيق المدني."*

يؤثر نقص المستندات المدنية بشكل كبير على حق الأطفال في التعليم. على الرغم من أن الظروف المالية للأسر غالبًا ما يتم الاستشهاد بها على أنها العائق الرئيسي، إلا أن افتقار الأطفال إلى المستندات المدنية يمنعهم من الالتحاق بالمدرسة أو التسجيل بعد فوات الأوان أو التسرّب منها. من بين 1.7 مليون طفل في سن الدراسة في شمال غرب سوريا، يقدّر أن مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس، في حين كانت معدلات الالتحاق بالمدارس في سوريا قبل النزاع أكثر من 97٪. بينما يتم دعم التعليم في شمال غرب سوريا إلى حد كبير من قبل الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية، وما إلى ذلك، لا تزال هناك مدارس تتطلب مستندات. وجدت دراسة استقصائية تناولت الأسر المعيشية في العام 2021 في شمال غرب سوريا أنّ 57 في المائة من الأسر أبلغت عن نقص في امكانية الوصول إلى التعليم بسبب مشاكل المستندات المدنية. حتى إذا قبلت مدرسة في شمال غرب سوريا طفلًا بدون مستندات، في بعض الحالات لن يتم منحه شهادة إتمام، مما يترك الطفل دون دليل على التحاقه بالمدرسة. وجدت إحدى الدراسات الاستقصائية التي أجريت في شمال غرب سوريا أنّه بالنسبة لما يقرب من ثلث الطلاب، كان الافتقار إلى مستندات الإقامة الرسمية سببًا للتسرّب من المدرسة.

يقيد نقص المستندات بشدة الحق في حرية التنقل بالنسبة للأطفال وأسرهم / مقدمي الرعاية في شمال غرب سوريا. يُحظر بشكل أساسي على الأطفال وأسرهم ومقدمي الرعاية الذين يعيشون في شمال غرب سوريا السفر خارج المنطقة من دون مستندات. وبالمثل، فإن الافتقار إلى المستندات المدنية له تداعيات هائلة على قدرة الأطفال على تحقيق حقهم في وحدة الأسرة، وكذلك تقييد عودة الأطفال المشردين إلى ديارهم في مجتمعاتهم الأصلية، أو لم شملهم في الخارج. كما أن الأمهات غير القادرات على توثيق أطفالهن أو إثبات أنهنّ أمهات الأطفال لا يمكنهن أيضًا السفر مع أطفالهن خوفًا من احتمال فصلهم، بما في ذلك عن طريق الاختطاف و/ أو الاتجار بالبشر و / أو العنف الجنسي. قد يكون عدم وجود مستندات سببًا لانفصال الأسرة ونتيجة لذلك. نظرًا لأن العديد من الأطفال قد فقدوا أو انفصلوا عن أسرهم المباشرة بسبب الزلزال، يقال إن شمال غرب سوريا فيها أعداد كبيرة جدًا من الأطفال غير المصحوبين بذويهم.

علاوة على ما ذُكر أعلاه، يؤثر نقص المستندات المدنية والجنسية على فرص عمل الأطفال وحقوقهم في السكن والأراضي والممتلكات، لا سيما على المدى الطويل. من بين الآثار المنهكة لنقص المستندات المدنية عدم الاستقرار الاقتصادي المزمن. يساهم افتقار الأطفال إلى المستندات، على سبيل المثال، في عدم قدرتهم على الوصول إلى التعليم، في حين أن افتقار الوالدين إلى المستندات يجعل الوالدين غير مؤهلين للعمل الرسمي، أو متابعة الفرص الاقتصادية خارج منطقة شمال غرب سوريا. كلتا الحالتين يمكن أن تؤديا إلى انخراط الأطفال في عمالة الأطفال كوسيلة لدعم الأسرة. ويعني الافتقار إلى التوثيق أيضًا أن فرص الأطفال محدودة على المدى الطويل في الوصول إلى سوق العمل الرسمي، وهم عرضة لظروف العمل الاستغلالية. وهذا سبب جزئي لتأطير قضية الافتقار إلى الوضع القانوني للأطفال على أنها "قنبلة موقوتة". حتى لو لم يتعرض الطفل للتداعيات على الفور، مع مرور الوقت، تصبح آثار عدم التوثيق خطيرة بشكل متزايد.

مع هذه الآفاق المحدودة، وصف أحد المخبرين الرئيسيين وضع الشباب في شمال غرب سوريا بأنّه أقرب إلى "العيش في سجن". قال إنه فهم سبب سعي البعض للتهريب إلى أوروبا، مشيرًا إلى أنه "ليس لديهم هوية معترف بها من قبل أي شخص في العالم". نظرًا للظروف، لجأ الأطفال وأسرهم / مقدمو الرعاية إلى مجموعة من آليات التكيف الضارة للوصول إلى المستندات المدنية الخاصة بالحكومة السورية و/ أو التخفيف من آثار عدم التوثيق. كما أكّد أحد المخبرين، من أجل التغلب على كونهم غير مسجلين، فإن الأطفال وأسرهم "يعرضون حياتهم للخطر".

يعرّض البعض في شمال غرب سوريا أنفسهم لخطر هائل من خلال السفر عبر الخطوط إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية للحصول على مستندات رسمية صادرة عن الحكومة السورية، على الرغم من احتمالية أن تعتبرهم الحكومة السورية متعاطفين أو داعمين لسلطات الأمر الواقع أو حتى ``إرهابيين" لمجرد أنهم قادمون من شمال غرب سوريا. نظرًا للمخاطر التي ينطوي عليها الأمر، لاحظ المخبرون أنّ عبور هذه الخطوط لا يتم متابعته بشكل شائع. آلية أخرى للتكيف هي أن يقوم الآباء بشراء مستندات مزورة، بما في ذلك تسجيل الأطفال بأسماء أشخاص بالغين مختلفين لديهم المستندات اللازمة ذات الصلة، على سبيل المثال، الزواج المسجل. من بين المخاطر المترتبة على ذلك أنه في أوقات النزوح أو إعادة التوطين، يتعرض الأطفال لخطر الانفصال عن والديهم. يمكن أن يؤدي تزوير المستندات أو استخدام بطاقات هوية الأقارب أو غيرهم لتسجيل الأطفال أيضًا إلى خطر السجن، والتأثير على الوصاية القانونية للأبوين على طفلهم، وتعريض مطالبة الطفل بالجنسية للخطر، نظرًا لأن الجنسية المكتسبة من خلال وسائل احتيالية قابلة للإلغاء عمومًا بموجب القانون السوري

.

من الممارسات الشائعة أيضًا دفع مبالغ كبيرة من المال لأشخاص خارج شمال غرب سوريا لتأمين وثائق الحكومة السورية أو للتغلب على العوائق المرتبطة بعدم وجود مستندات، بما في ذلك استخدام القنوات غير المشروعة لتهريب الأطفال إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية، أو عبر الحدود إلى تركيا. ويؤدي ذلك إلى خلق وضع جديد للأطفال إما في نقلهم إلى المهربين أو إرسالهم بدون مرافق، مما يضع الأطفال في أوضاع شديدة الضعف حيث تتعرض حمايتهم للخطر.

وتشمل الممارسات الضارة الأخرى التي تؤثر بشكل خاص على الأطفال غير المسجلين - والتي تتعلق جزئياً بصعوبات إثبات أعمارهم - عمالة الأطفال والتجنيد العسكري وزواج الأطفال. الأطفال غير المسجلين معرضون بشكل خاص لعمالة الأطفال، والتي أصبحت شائعة بشكل متزايد في شمال غرب سوريا، في سياق الوضع الاقتصادي المزري العام ونقص الوصول إلى التعليم. في أحد استطلاعات عام 2020، أفاد 82 بالمائة من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن الأطفال في شمال غرب سوريا "منخرطون في عمالة الأطفال، مما يمنعهم من الذهاب إلى المدرسة". ترتبط عمالة الأطفال بين الأطفال غير المسجلين بمشاكل الوصول إلى التعليم وتقييد حرية التنقل (سواء بالنسبة لهم أو لأسرهم)، فضلاً عن القضايا المتعلقة بتحديد عمر الطفل أو العلاقات الأسرية.

تفيد التقارير أنّ تجنيد الأطفال في العمليات العسكرية والمسلحة أصبح شائعًا بشكل متزايد في شمال غرب سوريا. ووفقًا لليونيسف، سبعة من كل عشرة أطفال تم تجنيدهم واستخدامهم في النزاع كانوا في شمال غرب سوريا، مع وجود تقارير مؤكدة من شمال غرب سوريا تفيد بأنّ أعدادهم بالمئات. وبحسب ما ورد، فإن الافتقار إلى المستندات والعقبات التي يفرضها ذلك على الوصول إلى التعليم، ووحدة الأسرة، والعمل الرسمي بالنسبة لهم ولأفراد أسرهم، يدفع الأطفال للانضمام إلى الجماعات المسلحة. لوحظ أن الأولاد الذين تقيم أمهاتهم في مخيمات الأرامل معرضون بشكل خاص للتجنيد لأن المجتمع يعتبر الأولاد الذين تجاوزوا سن 15 عامًا (وأحيانًا أصغر من 11 عامًا) كبالغين من الذكور ولا يُسمح لهم بالبقاء في المخيمات.

يمكن أن يكون زواج الأطفال نتيجة لكونهم غير مسجلين ويمكن أن يؤدي أيضًا إلى عدم تسجيل الأطفال المولودين من الزواج. يزيد كونك غير مسجل من مخاطر الزواج المبكر لأسباب عديدة بما في ذلك أنه يصبح من الصعب إثبات عمر الشخص أو العلاقات الأسرية، ونقص الوصول إلى التعليم. تعتقد بعض العائلات أنّ الزواج المبكر هو طريق لتأمين الوضع القانوني لبناتهم. الفتيات غير المسجلات تتراوح أعمارهن بين 12 و 14 عامًا يتم تزويجهن، ويشير الوالدان أحيانًا إلى أن أطفالهن، وخاصة الفتيات، أكبر سناً[12]. بالنظر إلى أنّ الصراع الآن في عامه الثاني عشر، فمن المحتمل أنّ الفتيات اللائي تزوجن مبكرًا لم يتم تسجيلهن. يمثل الزواج المبكر مشكلة خاصة للأطفال الذين يفتقرون إلى المستندات لأن الأطفال المولودين من هذه الزيجات لن يتم تسجيلهم، وبالتالي يحتمل أن يؤدي إلى استمرار قضية انعدام الجنسية بين الأجيال.
على النحو المفصّل في التقرير، يؤدي عدم القدرة على الحصول على الجنسية المعترف بها ووثائق الهوية القانونية إلى حرمان عميق وفوري من حقوق الأطفال الأساسية واستحقاقاتهم، وربما أكثر من ذلك على المدى الطويل عندما يصبح الأطفال أقرب إلى سن الرشد، بما في ذلك خلق مشكلة انعدام الجنسية الكارثية.

على الرغم من حقيقة أنّ الحكومة السورية تفتقر إلى سيطرة فعّالة في شمال غرب سوريا، بموجب القانون الدولي، فإنّ التزامات الحكومة السورية بحماية حقوق الأطفال لا تزال قائمة، ويجب على سلطات الأمر الواقع أيضًا احترام وحماية حقوق الأفراد والجماعات في شمال غرب سوريا. تنتهك قوانين وسياسات وممارسات الحكومة السورية الأبعاد الأساسية لالتزاماتها الدولية والإقليمية العديدة لحماية حق الطفل في الجنسية والهوية القانونية. يعدّ إصلاح قانون الجنسية السوري للسماح للأمهات السوريات بنقل جنسيتهن إلى أطفالهن أمرًا بالغ الأهمية لمعالجة هذه الانتهاكات الجوهرية.

يؤدي عدم القدرة على الحصول على الجنسية المعترف بها ووثائق الهوية القانونية إلى حرمان عميق وفوري من حقوق الأطفال الأساسية واستحقاقاتهم، وربما أكثر من ذلك على المدى الطويل عندما يصبح الأطفال أقرب إلى سن الرشد، بما في ذلك خلق مشكلة انعدام الجنسية الكارثية.

يتمثل الإصلاح الضروري الآخر في تبسيط وتسهيل الوصول إلى نظام التسجيل المدني في سوريا، بما في ذلك، على سبيل المثال، من خلال: إلغاء شرط تسجيل الزواج لتسجيل المواليد. والتأكد من عدم الخلط بين حيازة المستندات غير التابعة للحكومة السورية وبين الانتماء أو التأييد لجماعة مسلحة غير تابعة للدولة (NSAG)، مما يسمح بدلاً من ذلك باستخدام هذه المستندات كدليل ظاهر على الوقوعات الحيوية. بينما كانت هناك إصلاحات قانونية مؤخرًا لقانون الأحوال المدنية والممارسات الإدارية التي وضعتها الحكومة السورية فإن نطاق وحجم انتهاكات الأطفال في شمال غرب سوريا يتطلب أكثر من إصلاح القوانين والممارسات المعمول بها؛ يتطلب الوضع نهجًا شاملاً ومنهجيًا من قبل الحكومة السورية وأصحاب المصلحة المعنيين. يسأل أحد المخبرين الرئيسيين ما هو مستقبل الأطفال في شمال غرب سوريا سوا الهروب عن طريق البحر، من أجل "الأوراق والحياة"؟

امرأة وطفل في شمال غرب سوريا ، تصوير المجلس النرويجي للاجئين

التوصيات

A. إلى الحكومة السورية

- إزالة أي تمييز على أساس الجنس في القوانين والأنظمة بشأن الجنسية، وضمان مستوى أعلى من الحماية وفقاً لالتزامات القانون الدولي والإقليمي. ويشمل ذلك اعتماد مشروع تعديل المادة 3 من قانون الجنسية السوري الذي يسمح للمرأة بنقل الجنسية إلى أطفالها على قدم المساواة مع الرجل.
- مراجعة التشريعات لتنفيذ تدابير المساواة بين الجنسين في ما يتعلق بالمستندات المدنية التي تسمح للمرأة بأن تكون الوصي القانوني على أطفالها.
- ضمان تنفيذ الضمانات القانونية الواردة في قانون الجنسية لحماية الأطفال من انعدام الجنسية، بما في ذلك من خلال التنفيذ المتسق للمواد 3 (ب) و 3 (ج) و 3 (د). بالإضافة إلى ذلك، يجب ضمان أن يصبح التجنس مسارًا قابلاً للتطبيق وشفافًا وعمليًا للحصول على الجنسية للأطفال وعائلاتهم في سوريا الذين يستوفون المتطلبات، وأن تكون العملية نفسها موحدة وليست تقديرية أو تمييزية.
- تبسيط عملية تسجيل المواليد بإلغاء شرط وثيقة الزواج، والذي يعمل حاليًا كعائق رئيسي. في انتظار إزالة شرط عقد الزواج، تمكين الأرامل والأمهات اللائي يتغيب أزواجهن من تقديم مجموعة واسعة من الأدلة على زواجهن، بغرض منح الجنسية لأطفالهن.

- تعزيز الجهود لبناء قدرات السجلات المدنية، مع مراعاة الصعوبات التي تواجهها العائلات التي تعيش حاليًا أو سابقًا في المناطق التي تسيطر عليها جهات غير حكومية في الحصول على المستندات الرسمية.
- تسهيل التسجيل المتأخر للأطفال في حالات أولئك الذين يعيشون في شمال غرب سوريا، بما في ذلك عن طريق الإعفاء من الرسوم وأي غرامات للتسجيل المتأخر للولادة (والزواج)، والنظر في امكانية الاعتراف بالوثائق الصادرة محليًا من قبل المخاتير أو الشيوخ لتسهيل إصدار وثائق الميلاد.
- التأكد من وجود عملية ثابتة للمهجرين النازحين لاستبدال الوثائق المزورة بمستندات رسمية، وتعديل المعلومات غير الصحيحة على هذه المستندات، بعد التحقق، ودون إجراءات عقابية أو غرامات.
- تعديل قانون الأحوال الشخصية لضمان الاعتراف بالأطفال المولودين لأبوين غير متزوجين، والأطفال المولودين من حالات العنف الجنسي، وأطفال الأمهات المسلمات والآباء غير المسلمين، وتسجيلهم والحصول على مستندات تسجيل المواليد.

B. إلى المجموعات المسلّحة من غير الدول وسلطات الأمر الواقع

- ضمان عدم تعرض الأفراد، بما في ذلك الأطفال ومقدمو الرعاية لهم، الذين يسافرون من وإلى مناطق الحكومة السورية للحصول على مستندات الحكومة السورية، للأذى أو الاحتجاز التعسفي أو التأخير عند العودة إلى شمال غرب سوريا والاشتباه في محاولتهم إجراء "مصالحة".
- التأكد من عدم معاقبة أي سوري يمتلك مستندات حكومية أو غير تابعة للحكومة السورية، وأن مجرد حيازة مثل هذه المستندات لا يتم الخلط بينه وبين الانتماء أو تأييد أطراف أخرى.
- السماح بقدر أكبر من المرونة في ما يتعلق بالمشاركة مع المنظمات الإنسانية، والتأكد من أن لديها مجالًا كافيًا لتقديم الخدمات الإنسانية للأفراد الذين يفتقرون إلى المستندات.

C. إلى وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية

- الاستمرار في الدعوة لإصلاح قانون الجنسية للسماح للأمهات بنقل جنسيتهن إلى أطفالهن على قدم المساواة مع الرجال. على وجه الخصوص، يجب أن تقود المفوضية واليونيسيف ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة هذه الجهود.
- دعوة الحكومة السورية إلى تنفيذ الضمانات القانونية الحالية في سياق قانون الجنسية السوري الذي يحمي الأطفال في سوريا من انعدام الجنسية.
- دعوة الحكومة السورية إلى الاعتراف بالمستندات الصادرة عن سلطات الأمر الواقع، مع التأكيد على أنه يمكن استخدام المستندات غير التابعة للحكومة السورية كدليل ظاهر على الوقوعات حيوية، ولا ينبغي الخلط بين حيازة وثائق غير تابعة للحكومة السورية وبين الانتماء إلى جماعة مسلحة من غير الدول أو تأييدها.
- التأكد من إدراج تحديات الحماية المتعلقة بالمستندات المدنية وعواقبها في أي مناقشات جارية على المستوى الدولي للإبلاغ عن تسوية أوسع نطاقًا لما بعد النزاع.
- التأكد من أن أي برامج توثيق مدنية مستقبلية، كحد أدنى، تتضمن تقييمات حماية كاملة للمخاطر قصيرة وطويلة الأجل قبل التنفيذ، مع استراتيجيات تخفيف واضحة مطبقة لمواجهة المخاطر المحتملة والعواقب غير المقصودة. يجب أن تركز برامج التوثيق المدني الإنساني على تعزيز الرسالة المتعلقة بأهمية الحفاظ على المستندات الموجودة (بما في ذلك بسبب الزلازل والفيضانات وما إلى ذلك)، وكذلك الوصول إلى المستندات الآمنة والمتاحة، بما في ذلك الشهادات الطبية بالمواليد والوفيات، لتمكين الوصول إلى الخدمات.

- دعم الطاقم الطبي في تقديم شهادات الولادة والوفاة، لأنّ ذلك سيدعم الطلبات المستقبلية المقدمة لتسجيل المواليد وتسجيل الأطفال في دفاتر العائلة وإثبات الوفاة لأغراض الإرث. يجب اعتبار هذه المستندات وثائق طبية فقط ويجب ألا تحتوي على أي لغة أو شعار قد يقوض حيادها.
- تطوير مناهج مبتكرة لمعالجة العواقب وآليات التكيف السلبية المرتبطة بالأطفال الذين يفتقرون إلى المستندات المدنية، بما في ذلك الوصول إلى التعليم وعمل الأطفال، على سبيل المثال، من خلال الجمع بين التعليم والدعم المالي، ومراجعة متطلبات شهادة التعليم.
- التأكّد من أنّ تقديم الخدمات والمساعدات للأفراد يكون على أساس الحاجة وحدها، بما يتوافق مع المبادئ الإنسانية. يجب على الجهات الإنسانية الفاعلة إعطاء الأولوية لعدم التمييز والحفاظ على المرونة في تقديم الخدمات. يجب على جميع الجهات الفاعلة الإنسانية الامتناع عن رفض تقديم الخدمات للأفراد الذين يفتقرون إلى المستندات، ولا سيما للفئات الضعيفة بما في ذلك الأطفال والنازحين والأسر التي تعيلها نساء؛ ويجب اعتبار الأشكال الأخرى من التوثيق أو الأدلة مقبولة كوسيلة لإثبات هوية متلقي المساعدات الإنسانية (على سبيل المثال، إفادات الشهود أو إفادات المختار).
- تنفيذ برامج التدريب القانوني للعاملين في المجال الإنساني ومقدمي الخدمات بشكل عام والعاملين في القطاع الصحي مع التركيز بشكل خاص على أهمية مستندات الأحوال المدنية.
- دعم تدريب المخاتير على آليات إصدار الشهادات والوثائق وبناء قدراتهم وتقديم الدعم القانوني لهم.
- الدعوة إلى وصول العاملين في مجال المساعدات الإنسانية إلى مخيمات الأرامل في شمال غرب سوريا لضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية للنساء والأطفال، وحمايتهم من الأذى، وتلقي الدعم لناحية التوثيق المدني.
- إجراء مزيد من البحوث لفهم الظروف وملامح مخاطر الحماية لدى الأطفال والأسر الأكراد في سوريا في ما يتعلق بالحصول على المستندات المدنية والجنسية، وينبغي على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على وجه الخصوص، تقديم المزيد من الدعم للعائلات الكردية وتسجيلها عندما تخضع لولايتها.
- يجب على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقييم مقاربات الاعتراف بانعدام الجنسية في إطار عملية تحديد وضع اللاجئ (RSD) التي تأخذ في الاعتبار عواقب هذا التحديد، أي التمييز أو وصمات العار، والقيود التشغيلية.
- يجب على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مراجعة الفجوة بين إجراءات تحديد وضع عديمي الجنسية (SDP) وعمليات تحديد وضع اللاجئ للتعرف على اللاجئين السوريين عديمي الجنسية أثناء تحديد وضع اللاجئ.

D. إلى الحكومات المانحة

- توسيع نطاق الدعم لبرامج الخدمات القانونية المتعلقة بالتسجيل المدني، مما يسمح لمزيد من الأطفال وأسرهم / مقدمي الرعاية في شمال غرب سوريا بإيجاد حلول لافتقارهم إلى الوصول إلى المستندات المدنية.
- مراجعة وتقييم أي قيود أو تقييدات على المنظمات الإنسانية في ما يتعلق بالمساعدة القانونية في شمال غرب سوريا، بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية والحق في الهوية القانونية.
- توفير الدعم المالي لتغطية التكاليف المرتبطة بالنقل والنفقات ذات الصلة لتمكين الوصول إلى المستندات المدنية على نطاق أوسع، لا سيما للفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك الأسر التي تعولها سيدات.
- اعتماد مقاربات أكثر مرونة للتحقق من صحة مستندات الهوية عند وضع القواعد والأنظمة لدعم الجهات المانحة للبرامج، على سبيل المثال، مبادرات توزيع النقد.
- دعم قيام مقدمي الرعاية الصحية بتطوير صيغة موحدة لشهادات الولادة الصادرة عن المرافق الصحية والتي تتطلب من هذه المرافق تزويد الأمهات بشهادات وتقارير الميلاد بعد الولادة في المرفق.

- دعم تسجيل الأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عن ذويهم (UASC) بين مقدمي الرعاية من الأقارب ومقدمي الرعاية بالتبني.
- ضمان التمويل الكافي للتوثيق المدني في سياق الاستجابة للزلزال، ولا سيما إدراج المساعدة القانونية، في خطة الاستجابة الإنسانية السورية، والنداء العاجل ومؤتمر الجهات المانحة الدولية.
- التأكد من أن أي تمويل وتوسيع لنطاق المساعدات الإنسانية المخصصة للزلزال هو تمويل إضافي وليس إعادة توجيه للدعم المالي الحالي الخاص بخطة الاستجابة الإنسانية السورية.

E. إلى بلدان اللجوء والدول المضيفة للاجئين

- ضمان حماية أولئك الذين يمتلكون مستندات غير تابعة للحكومة السورية، وعدم الخلط بين حيازة مستندات غير تابعة للحكومة السورية، بما في ذلك مستندات حكومة الإنقاذ السورية، وبين الانتماء أو تأييد الجماعات المسلحة من غير الدول (NSAG) والسماح بأن تُستخدم هذه المستندات كدليل ظاهر على الوقوعات الحيوية من قبل هؤلاء الأطفال وأسرهم الذين يسعون للحصول على اللجوء ولم شمل الأسرة.

F. إلى كافة أطراف النزاع

- دعم استمرار الوصول غير المقيد إلى المنظمات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة للسماح بإيصال المساعدة الإنسانية المحايدة للمدنيين المحتاجين في شمال غرب سوريا، بما في ذلك من خلال العمليات عبر الحدود وعبر الخطوط.
- الكف فوراً عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والامتثال لقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2139 و 2165 بشأن احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

---

[1] لمحة عامة حول الاحتياجات الإنسانية: الجمهورية العربية السورية، 2023، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) 38- 39، 74 (22 كانون الأول (ديسمبر) 2023) [يُشار إليه في ما يلي بـ احتياجات سوريا الإنسانية لعام 2023 وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية]. بما أنّه لا توجد إحصاءات موثوقة متاحة للجمهور عن الأطفال المعرضين لخطر انعدام الجنسية في شمال غرب سوريا، تشير المسوحات الأسرية والمقابلات المجراة مع المخبرين الرئيسيين إلى أن الغالبية العظمى من الأسر تفتقر إلى إمكانية الوصول إلى المستندات القانونية اللازمة للحصول على الجنسية. تشير الدراسات الاستقصائية إلى أن 13 بالمائة فقط من الأسر في شمال غرب وشمال شرق سوريا تملك المستندات الرسمية التي تحتاجها. انظر المرجع الوارد في 74. مارتن كلاترباك وآخرون، إنشاء هوية قانونية للنازحين السوريين، الهجرة القسرية. 59 (شباط/ فبراير 2018)، علماً أنه ما يقارب نصف الأطفال النازحين في شمال غرب سوريا الذين تتراوح أعمارهم بين خمس سنوات وما دون لم يتم تضمينهم في دفتر العائلة، وهو المستند المدني الأساسي في سوريا). قارن أيضًا "تحديات توثيق الحالة المدنية في محافظتي حلب وإدلب، شمال غرب سوريا، شفق والمنظمة الدولية للهجرة. (تشرين الأول/ أكتوبر 2021) [يشار إليه في ما يلي باسم تحديات توثيق الأحوال المدنية]؛ لجنة حقوق الطفل تراجع وضع الأطفال في سوريا، لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل (16 يناير / كانون الثاني 2019)، https://www.ohchr.org/en/press-releases/2019/01/committee-rights-child-reviews-situation-children-syria?LangID=E&NewsID=24082 (الافتقار إلى المستندات التعريفية كان جوهرياً في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية، حيث لا يملك 25% من المراهقين على بطاقات هوية وربع المواليد الجدد لم يتم تسجيلهم منذ بداية الأزمة"). أنظر أيضاً الحاشية رقم 2.

[2] الهوية المفقودة: التحديات المتعلقة بتحديد الهوية القانونية والتوثيق المدني في شمال غرب الجمهورية العربية السورية، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمجلس النرويجي للاجئين 8-9 (2019) [يشار إليه في ما يلي باسم الهوية المفقودة] (استنادًا إلى استطلاعات الرأي التي أجريت على 1100 أسرة في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في محافظتي حلب وإدلب، صرّح أكثر من 30 بالمائة من النازحين السوريين إنه كان من الممكن الحصول على مستندات صادرة عن الحكومة السورية حيث كانوا يعيشون). قارن "أعطتني هويتي: أزمة التوثيق في شمال سوريا، لجنة الإنقاذ الدولية، (8 تشرين الثاني / نوفمبر 2016) [يُشار إليه في ما يلي بأزمة التوثيق في شمال سوريا] (قدّر ت دراسة استقصائية شملت 2917 أسرة في

إدلب وحلب في 2015-2016 أنّ 34 بالمائة من العائلات فقدت وثائق ولادة لأطفالها وأن 27 بالمائة من الأسر ليس لديها مستندات تعريفية على الإطلاق). مقابلة مع المخبر الرئيسي رقم 4 عن بعد (6 نيسان/ أبريل 2022) (مع الإشارة إلى أنّ معظم الأطفال في شمال غرب سوريا المولودين بعد العام 2017 غير مسجلين لدى الحكومة السورية).

[3] بموجب القانون الدولي، الشخص عديم الجنسية هو الشخص "غير المعترف به كمواطن من قبل أي دولة بموجب قانونها". اتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية، المادة 1، 28 أيلول/ سبتمبر 1954، 360 U.N.T.S. 117 [يشار إليها في ما يلي باتفاقية انعدام الجنسية لعام 1954]. يعتبر هذا التعريف للأشخاص عديمي الجنسية على نطاق واسع على أنه القانون العرفي الدولي. لجنة القانون الدولي، مشروع المواد المتعلقة بالحماية الدبلوماسية مع التعليقات، الجلسة 58، 36 (2006)،

[4] انظر: الوصول إلى القشة النهائية: تسليط الضوء على اتجاهات الانتحار والمفاهيم المقلقة التي تؤثر على النساء والفتيات والشباب العالقين في حالة من عدم اليقين في شمال غرب سوريا، الرؤية العالمية 5 (7 كانون الأول/ ديسمبر 2022)، https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/reaching-final-straw-shedding-light-alarming-suicide-trends-and-perceptions-impacting-women-girls-and-young-people-stuck-limbo-northwest-syria [hereinafter *Reaching the Final Straw*] (referring to children of NWS as 'trapped'). *Compare id.* at 5 (calling young people of NWS as 'stuck in limbo' أزمة التوثيق في شمال سوريا، الحاشية 2 أعلاه (القول بأنّ الأطفال في شمال سوريا أصبحوا "جيلًا ضائعًا"). قارن مقابلة عن بعد مع زهرة البرازي، مستشارة وباحثة مستقلة حول انعدام الجنسية (25 آذار/ مارس 2022) (خطر انعدام الجنسية في ما يتعلق بالنازحين السوريين المشار إليهم باسم "القنبلة الموقوتة"). قارن أيضًا: ماريكا سوسنوفسكي ونور حمادة، المخاطر والمكافآت: توثيق الهوية القانونية في الحرب الأهلية السورية، معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط (21 تشرين الأول/ أكتوبر 2021) (لخّصت الأمم المتحدة قضية مستندات الهوية القانونية (للسوريين) بأنها قنبلة موقوتة")

[5] بالنسبة للتقارير التي تركّز على الوصول إلى المستندات المدنية في شمال غرب سوريا، انظر الهوية المفقودة، الحاشية 2 أعلاه؛ أزمة التوثيق في شمال سوريا، الحاشية 2 أعلاه. تحديات توثيق الأحوال المدنية، الحاشية 1 أعلاه.

[6] بانسبة لتعريف ما تتألف منه منطقة شمال غرب سوريا، أنظر قسم المصطلحات صفحة 13.

[7] تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الأرقام السكانية تشمل الأطفال الذين يعيشون في كل من منطقة إدلب وشمال حلب. انظر "الوصول إلى القشة النهائية"، الحاشية 4 أعلاه، 5. "ظروف معيشية لا تطاق": الوصول غير الكافي إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات النزوح في شمال غرب سوريا، منظمة العفو الدولية 4 (2022) ("من إجمالي النازحين، حوالي 1.7 مليون يعيشون في المخيمات، 58٪ منهم أطفال ") [يشار إليه في ما يلي بـ" ظروف معيشية لا تطاق "]. قارن قسم المصطلحات صفحة 13 (يركز التقرير بشكل أساسي على منطقة إدلب الخاضعة لسيطرة الأمر الواقع لهيئة تحرير الشام، لكن العديد من القضايا المتعلقة بالجنسية والوصول إلى الوثائق المدنية وثيقة الصلة بمناطق أخرى من دول شمال غرب سوريا).

[8] انظر بن هوبارد، في معقل المتمردين السوريين، الملايين محاصرون في الظلام، وفي حالة عنيفة من عدم اليقين، نيويورك تايمز (6 نيسان/ أبريل 2021)، https://www.nytimes.com/2021/04/06/world/middleeast/syrian-war-refugees.html ,__ للحصول على وصف للوضع الإنساني في الدول شمال غرب سوريا، انظر أدناه الجزء الأول، ج. انظر أيضًا الوصول إلى القشة النهائية، الحاشية 4 أعلاه، 5. 2022 تقرير حالة حول شمال غرب سوريا، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الحاشية أعلاه 7. قارن الزلازل التركية السورية: "أسوأ كارثة طبيعية" خلال قرن ، DW (14 شباط/ فبراير 2023)، https://www.dw.com/en/turkey-syria-earthquakes-worst-natural-disaster-in-a-century/a-64696911

[9] احتياجات سوريا الإنسانية لعام 2023 وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الحاشية 1 أعلاه، 6-8؛ انظر أيضًا "سوريا: تحديث المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التشغيلي، أيلول/ سبتمبر 2022، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (سبتمبر 2022). https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syria-unhcr-operational-update-september-2022

[10] شهد العام 2016 نسبة 96٪ لناحية تسجيل وقوعات الولادة في سوريا. بيانات البنك الدولي، إنهاء عملية تسجيل المواليد (٪)، البنك الدولي (آخر دخول بتاريخ 1 أيار/ مايو 2023) ،https://data.worldbank.org/indicator/SP.REG.BRTH.ZS. للحصول على تقديرات مختلفة حول مدى الوصول إلى المستندات المدنية للأطفال في شمال غرب سوريا، انظر الحاشيتين 1 و 2 أعلاه.

[11] أنظر ويندي هانتر، المواطنون غير المسجلين: بين انعدام الجنسية والمواطنة 1 (2019)

[12] مقابلة مع مخبر رئيسي عن بعد رقم 8 (27 نيسان/ أبريل 2022)